



## ميدفيديف يواجه واقع روسيا الجديد

Simon Tisdall - The Guardian

لا تزال روسيا تعتبر نفسها قوة عظمى، وهي فكرة بروج لها بوتين بحماسة. لكن التحدي الأصعب أمام ميدفيديف قد يكون تصحيح وصقل تلك الصورة الذاتية لتتناسب وواقع أقل جاذبية.

يقول دبلوماسيون، إن ديمتري ميدفيديف، رئيس روسيا المحدث، يتحسر شيئاً فشيئاً من عباءة سلفه ورئيس الوزراء الحالي، فلاديمير بوتين، ليصبح سيد نفسه. فقد تعزز صيته عالمياً في قمة موسكو التي عقدت هذا الشهر حين وصفه أوباما بالمحترف، ووعده بانطلاقة جديدة في العلاقات الثنائية الجانب. قال أوباما: «أنا والرئيس ميدفيديف ملتزمان بترك شكوك وخشوفات الماضي وراءنا»، فأنطقت جاذبيته الرئاسية بسرعة البرق. إن رصيد ميدفيديف المحلي يصعد الارتفاع أيضاً، فقد ازادت شعبيته في استطلاعات الرأي في الخريف الماضي بعد الحرب بين روسيا وجورجيا وإدانته معسكرات الأعمال الشاقة خلال عهد ستالين، معتبراً إياها «صفحة مأساوية في تاريخ بلادنا»، وحافظت على مستواها العالي على الرغم من التراجع الاقتصادي. وقد برزت سيادة الرجل البالغ من العمر 43 عاماً كتنقراطي يتبنى إصلاحات الجيل التالي هذا الأسبوع حين كشف عن خطط لفتح مجالات السياسة الإقليمية والوطنية أمام الروس الأصغر سناً، لا سيما من هم دون الثلاثين من العمر، والذين يشكلون أكثر من 25 في المئة من السكان.

لم يتبوأ ميدفيديف، مدير حملات بوتين سابقاً، أي منصب رسمي قبل انتخابه العام الماضي، وكان من الممكن أن يظل بيروقراطياً شيوغياً بعيداً عن الأضواء لو لا دعم بوتين. لكن الافتراض، الذي ساد منذ 12 شهراً، بأن مهمة الرجل الجديد إبقاء الكرسي الرئاسي دائماً فحسب في انتظار عودة محتمة لبوتين في عام 2012، نجحة إلى الخمود. يفيد مطلعون في الكرملين بأن ميدفيديف يصعد

كسب نفوذ سياسي لرسم مستقبل مستقر. كل ذلك يقبول بالنسبة إلى من كان معجباً خلال فترة المراهقة بفرقتي Black Sabbath و Deep Purple، لكن زيادة الشهرة تولد المزيد من التوقعات، وثمة سلسلة من المشاكل التي تحول بين ميدفيديف وولاية رئاسية ثانية له. من ضمن الأمور الملحة، شُملت الأضواء الأسبوع الفائت على تطبيق حكم القانون بعد ذبح ناتاليا إستيميروفا في غرورنزي، وهي نافذة جريئة في مجال حقوق الإنسان أعادت انتقاد رئيس الشيشان العسكري، رمضان قديروف. بخلاف بوتين، سارع ميدفيديف إلى إدانة الجريمة، كما حدث في وقت سابق من هذا العام بعد أن قتل محامي حقوق الإنسان في الشيشان ستانيسلاف ماركيوف والصحافية التي تعمل لدى صحيفة «نوفيا غازيتا» أنستازيا بابوفا، نتيجة إطلاق الرصاص عليهما في موسكو. لكنه سارع على حد سواء إلى تبرئة قديروف من المسؤولية. لذلك يعتبر النقاد بأنه فشل مجدداً في اتخاذ إجراءات قد تساعد في القبض على أولئك الذين أسروا ونفذوا عمليات القتل هذه وغيرها، مما في ذلك جريمة قتل صحافية والتحقيقات أنا بوليتوكوفسكايا.

من جهتها، كتبت تانيا لوكشينا، من منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية الدولية في روسيا، في صحيفة «واشنطن بوست»: «أعرب ميدفيديف عن غضبه لمقتل ناتاشا (ناتاليا) لكن ذلك غير كاف. على إجراء تحقيق سريع وشامل بشأن مقتل ناتاشا ومجموعة واسعة من الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان والتي كشفت في ظل قيادة (قديروف)».

على نطاق أوسع، أعاد مقتل إستيموروفا تسلط الانتباه على منطقة شمال القوقاز المضطربة في روسيا. على الرغم من أن الشيشان مزعجة الاستقرار وخطيرة، كان وضع جمهورية إنغوشيا المجاورة أكثر سوءاً في عام 2008 نأحية تحصل المنطقة على سبيل المصالحة اشتباكات بين المتظاهرين والحراس خارج السفارة الصينية في جاكارتا ودعوا إلى الجهاد لدم الأويغور.

على نحو مشابه، في كازاخستان، حيث هناك كثافة أويغورية كبيرة نظم متحمس حاشد يوم الأحد الماضي للاحتجاج على قمع الأويغور في شينجيانغ. وفي إيران، انتقد كبار رجال الدين الحكومة على السكوت عن أحداث تضر المسلمون في شينجيانغ. ويذكر أن الرئيس السابق على أكبر هاشمي رفسنجاني، في خطبته يوم الجمعة، أدان الصين للقمع الذي تمارسه في شينجيانغ، بعدد هدف عدد كبير من الحاضرين «الموت للمصين». لا شك في أنه على الصين أن تدفع ثمن سياستها في شينجيانغ والأمم الذي زرع قلقاً أكبر من وجهة نظر بكين كان دعوة إلى الانتقام من الشعب الصيني أطلقتها منظمة في شمال إفريقيا تعرف بتنظيم «القاعدة» في المغرب الإسلامي، أحد فروع هذه المنظمة الإرهابية المعروفة. يعيش الالف الصينيون ويعملون في شمال إفريقيا ويمكن أن يصبحوا أهدافاً.

من جهتها، ادعت الصين أن العنف في شينجيانغ خطط له مؤتمراً الأويغور العالمي، الذي ترأسته ربيعة سيدة أعمال أويغورية تعيش الآن في المنفى في واشنطن.

بالرغم من مؤتمراً الأويغور العالمي كذكريته الإسلامية لتركستان الشرقية، مجموعة تسعى إلى تحقيق الاستقلال عن شينجيانغ وقد صنفتها الولايات المتحدة بأنها منظمة إرهابية، استناداً إلى حد كبير إلى قوة الأدلة التي زوّدها لها هيمن.

حتى الآن، لم يكن هناك ارتباط واضح بين الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وتنظيم «القاعدة»

في الوقت عينه، تشكل زيارته نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى أوكرانيا وجورجيا هذا الأسبوع، تذكرة مزعجة لميدفيديف بأن سياسة أوباما الإرضائية، والمقنعة إلى حد كبير، تخفي مخاطر كبيرة وخطوطاً حمراء. أراد الرئيس الأميركي الحد من الأسلحة النووية وطلب يد المساعدة في موضوع أفغانستان، وقد حصل على كليهما. لكنه لم يتخل عن التزام إدارة بوش بضم الجمهوريتين اللتين كانتا في السابق جزءاً من الاتحاد السوفييتي إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ويواصل على نحو مماثل نشر بطاريات منظومة الدفاع الصاروخية المخطط لها على الحدود الغربية لروسيا. كذلك يواصل الحث على التقليل من اعتماد أوروبا على النفط والغاز الروسيين، اللذين يشكلان شريان الحياة الاقتصادية بالنسبة إلى الكرملين.

من جهته، يشير توني بلينكن، أحد مستشاري بايدن: «لن تأتي جهودنا مع إعادة إطلاق العلاقات مع روسيا على حساب البلدان الأخرى». اعتبرت الولايات المتحدة، وأيضاً الاتحاد الأوروبي، زياره ميدفيديف لأوستيا الجنوبية بمنزلة تحدٍ لسيدة الولايات المتحدة، وأيضاً أميركيتين، رفضت واشنطن الإفراج الروسية المعلقة حول «دوائر النفوذ». لا ينطبق ذلك المبدأ فحسب على جورجيا وأوكرانيا وإنما أيضاً على البلدان الغنية بالموارد، والتي تحتل مركزاً استراتيجياً كاوزبكستان، وتركمستان، وفغزبكستان، حيث

**قد يكون ميدفيديف يحدد كسب نفوذ سياسي لكن سيكون عليه تحفظ سلسلة من المشاكل للوزر بولاية رئاسية ثانية**

## وكالة الاستخبارات المركزية... مرخص لها بالقتل

David Wise - Los Angeles Times

يعود تاريخ تورط وكالة الاستخبارات المركزية في التخطيط للاغتيالات إلى عام 1954 على الأقل، حين أعدت كتيباً لعمليات القتل كجزء من انقلاب شتهه أميركا ضد حكومة غواتيمالا اليسارية. فما تضمنه الكتيب المؤلف من 19 صفحة، والذي نُزعت عنه السرية في عام 1997، تقصّر له الأبدان.

بالعودة إلى عام 1960 تدرت وكالة الاستخبارات المركزية خطة لقتل باتريس لومومبا غير لوثيت في زوايا أسنانه بمرض مميت، ليطلق الزعيم الكونغولي أسنانه ويموت سريعاً في غضون بضعة أيام أو أسابيع. في الفترة عينها تقريباً، أرسلت لجنة تغيير الصحة التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية- من ذا الذي ابتكر ذلك الاسم؟- مذنباً مسماً ومرعزاً إلى القائد عبدالكريم قاسم، قائد العراق. فضلاً عن ذلك، خطّطت وحدة العمل التفتدي، التابعة للوكالة عينها، على مدار سنوات لقتل فيدل كاسترو، قوطفت «المهايا» لتسميم طعامه، وحاولت إعطاه بزة غطس ملوثة بـ«مادورا» وهو مرض استوائي نادر يبدأ في القدم وينتقل ويطهه بتدبير الجسم، كذلك فكرت في القضاء على الزعيم الكوبي سيخار مندمير وقلم مسمم، وصدفة بحرية تفجر تحت الماء حين لمسهما. لكن أباً من هذه المؤامرات لم تكن ناجحة، فقد أعدم لومومبا وقاسم على يد أعدائهما، وكاسترو لا يزال حياً، لكن المؤامرات توضح أن وكالة الاستخبارات المركزية مرخص لها بالقتل منذ عقود. وفي وقت باكر من هذا الشهر، ثار غضب الكونغرس،

لإسما الأعضاء الديمقراطيون فيه، حين تبين أن وكالة الاستخبارات المركزية أخفت عن الكونغرس، بإوامر صادرة على ما يبدو من نائب الرئيس ديك تشيني، برنامجاً لإغتيال قادة «القاعدة» بدءاً من أسامة بن لادن، لكن ما كان يجب أن يفاجأوا بتدبير مثل هذه الخطة. يعود تاريخ تورط وكالة الاستخبارات المركزية في التخطيط للاغتيالات إلى عام 1954 على الأقل، حين أعدت كتيباً لعمليات القتل كجزء من انقلاب شتهه أميركا ضد حكومة غواتيمالا اليسارية، فما تضمنه الكتيب المؤلف من 19 صفحة، والذي نُزعت عنه السرية في عام 1997، تقصّر له الأبدان. جاء فيه: «الهدف الأساسي من الأعمال هو موت الشخص الهدف، مع الإشارة إلى أنه بالرغم من أنه من المُمكن قتل رجل بالمدين العاريتين... فغالباً ما تكون الأدوات المحلية الأسط أكثر الوسائل فعالية في عملية الإغتيال. يحفى استخدام مطرقة، أو فاس، أو مفتاح ربط، أو مفك براغي، أو قضيب حديد، أو سكين مطبخ، أو حنظل، حذف كلمة سياسي، ووسع ليعني بالعرض، ويوصي كتيب الوكالة بالحداد المنزبر، باعتبار الطريقة المثلى للتخلص من شخص ما. «أكثر الحوادث فعالية... هو سقوط عن ارتفاع 75 قدماً أو أكثر على سطح قاس. في هذا الإطار، ستفي بعض عشرات مرات

التدريب التابعة لتنظيم القاعدة في أفغانستان بعد تفجير سفارتين أميركيتين في إفريقيا. فخاب أمل البيت الأبيض بلا شك حين فشلت الضربة في قتل بن لادن، الذي غادر على ما يُفترض أحد المعسكرات قبل وقت قصير من الهجوم. بعد عام، وخلال إدارة كلينتون، قُصفت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بلغراد بعد أن أجبرت صربيا المنتهين إلى العزل الإلزامي في الجسر لطلعن الإنسان فيه، أو كيفية سحق حجمته، ويحدث عن عيوب ومزايا البنادق، والسفوف والأسلحة والرشاشة وغيرها. خلال سنوات الحرب الباردة، حاكمت وكالة الاستخبارات المركزية مؤامرة ضد ثمانية قادة أجانب، قتل خمسة منهم بطريقة عنيفة، وقد تبين دور الوكالة في كل من هذه الحالات. بعد أن كشفت لجنة تابعة لمجلس الشيوخ هذه المؤامرات، أصدر الرئيس فوررد أمر بتفديتها في عام 1976 بحظر فيه الإغتيال السياسي. من ثم عمد الرئيس ريغان إلى توسيع هذا الحظر، وحذف كلمة سياسي، ووسع الأمر الحظر ليشمل القنلة المجاورين والموظفين الحكوميين. وعلى الرغم من أن قرار الرئيس ريغان في الفعل، تم تجاهله إلى حد كبير بحجة أنه لا ينطبق على محيط عسكري. لكن لننظر ما يلي: في عام 1986 أمر ريغان بقصف ليبيا رداً على هجوم إرهابي شُن على أحد الملاهي في برلين، وأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، من بينهم جنديان أميركيان، وجرح أكثر من 200 آخرين. ففر الزعيم الليبي، خلال الضربة الجوية، من دون أن يمتدأ أي، لكن ابنته المتبناة البالغة من العمر سنتين لقت حتفها. وأثناء حرب الخليج العربي في عام 1991، حين قُصفت إدارة بوش الأب بغداد، صرح روبرت غيتس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق ووزير الدفاع الحالي، بأن المسؤولين في البيت الأبيض يتعمنون أن «يقتل صدام في مخبأ» وفي العام نفسه، وقع تشيني الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك، والقائد كولن باول، في إحدى القواعد الجوية في السعودية، على صاروخ موجه بالليزر يزن نحو 907 كيلوغرامات ويستهدف العراق. كتب تشيني: «إلى صدام مع حني». في عام 1998 أصدر الرئيس كلينتون أمراً بشن ضربة جوية بصواريخ كروز ضد معسكرات

**كاتب متخصص في الاستخبارات، ومؤلف كتابي Nightmover: How Aldrich Ames Sold the CIA to the KGB for Spy: The Inside and \$4.6 Million Story of How the FBI—و Robert Hanssen Betrayed America**

**تورطت الوكالة في التخطيط لعمليات اغتيال منذ عام 1954 على الأقل**



## قلق الصين في العالم الإسلامي

Frank Ching - China Post

إذا استهدف تنظيم «القاعدة» المصالح الصينية في إفريقيا أو في مكان آخر، فمن المرجح أن يدفع ذلك بكين إلى الاتجاه أكثر نحو واشنطن، التي مارالت تقاطل المتمردين في أفغانستان وفي المناطق الواقعة على حدود باكستان منذ أكثر من 6 سنوات.

بعد أسبوعين على فورة العنف الإثني في شينجيانغ، تعمل السلطات الصينية جاهدة على إقناع الرأي العام الدولي في أوروبا، من خلال عدم كونوا «انفصاليين» أويغور يريدون أن تحصلونهم على استقلالها عن بكين فحسب، بل هم في الواقع إرهابيون، جزء من شبكة «القاعدة». وفي التفاصيل التي تحصلت في صحيفة China Daily، وهي صحيفة رسمية نشرت مقالاً في 16 يوليو بعنوان «أعمال الشعب التي تحصلت في مدينة اورومتشي جزء من خطة للمساعدة «القاعدة». وقد أكد المسائل وجود «ألة تشهير إلى أن الانفصاليين الأويغور الذين نضلوا أعمال الشعب التي حصلت في 5 يوليو في اورومتشي، عصمة إقليم «شينجيانغ» الأويغوري الذاتي الحكم، على ارتباط وثيق بتنظيم (القاعدة) ومقره من الحاضرين «الموت كذلك أشارت صحيفة People's Daily الإلكترونية يوم الاثنين إلى أن «الإرهاب هو القوة الدافعة الحقيقية وراء الاقتتال» في 5 يوليو، عندما قتل ما يقارب 200 شخص، معظمهم صينيون من القومية الهانية، كنتيجة لأعمال العنف. دعت الصين الدول المسلمة إلى رؤية روايتها للقصة، وهي تعمل جاهدة على الحفاظ على وجهها في العالم الإسلامي. ويذكر في هذا السياق أن ناطقاً باسم وزارة الخارجية الصينية، كين غانغ، سعى إلى الحصول على تفهم العالم الإسلامي، «نأمل أن نتمكن من تعزيز التعاون الإسلامي وأخواننا المسلمون من رؤية حقيقة أحداث 5 يوليو في اورومتشي، لطالما كانت الصين والدول الإسلامية يتبادلان الاحترام والدعم، هذا إلى أن الشعب والحكومة في الصين كانا يدعمان دائماً القضية العادلة للدول الإسلامية والتي تقضي بالسياسي إلى الاستقلال الوطني والحفاظ على سيادة الدولة». حتى الآن، كانت تركيا الدولة التي أدانت علانية وإلى أكبر حد الصين،

الذي لم يهدد الصين بشكل مباشر. يبدو أنه ما من سبب جلي لرغبة هذه الحكومة الإهابية بمواجهة الصين، فضلاً عن الولايات المتحدة، أكثر من عرب عن موقفه علانية. في الصين يدع الأويغور بصيغة اشتباكات بين المتظاهرين والحراس خارج السفارة الصينية في جاكارتا ودعوا إلى الجهاد لدم الأويغور.

على نحو مشابه، في كازاخستان، حيث هناك كثافة أويغورية كبيرة نظم متحمس حاشد يوم الأحد الماضي للاحتجاج على قمع الأويغور في شينجيانغ. وفي إيران، انتقد كبار رجال الدين الحكومة على السكوت عن أحداث تضر المسلمون في شينجيانغ. ويذكر أن الرئيس السابق على أكبر هاشمي رفسنجاني، في خطبته يوم الجمعة، أدان الصين للقمع الذي تمارسه في شينجيانغ، بعدد هدف عدد كبير من الحاضرين «الموت للمصين». لا شك في أنه على الصين أن تدفع ثمن سياستها في شينجيانغ والأمم الذي زرع قلقاً أكبر من وجهة نظر بكين كان دعوة إلى الانتقام من الشعب الصيني أطلقتها منظمة في شمال إفريقيا تعرف بتنظيم «القاعدة» في المغرب الإسلامي، أحد فروع هذه المنظمة الإرهابية المعروفة. يعيش الالف الصينيون ويعملون في شمال إفريقيا ويمكن أن يصبحوا أهدافاً.

من جهتها، ادعت الصين أن العنف في شينجيانغ خطط له مؤتمراً الأويغور العالمي، الذي ترأسته ربيعة سيدة أعمال أويغورية تعيش الآن في المنفى في واشنطن.

بالرغم من مؤتمراً الأويغور العالمي كذكريته الإسلامية لتركستان الشرقية، مجموعة تسعى إلى تحقيق الاستقلال عن شينجيانغ وقد صنفتها الولايات المتحدة بأنها منظمة إرهابية، استناداً إلى حد كبير إلى قوة الأدلة التي زوّدها لها هيمن.

حتى الآن، لم يكن هناك ارتباط واضح بين الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وتنظيم «القاعدة»

ليس محض مصادفة أنه عشية زيارة المالكي إلى واشنطن، أصدرت وزارة الموارد الوطنية في الحكومة الكردية الإقليمية وثيقة مرجحة تقابل نجاحها في اجتذاب المستثمرين الأجانب في مجال الطاقة مع مقاربة الحكومة الوطنية، التي كانت متعززة.

خلال اجتماعها في البيت الأبيض قبل أيام ناقش الرئيس باراك أوباما ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تصاعد النزاع بين العرب والإكراد في العراق. كادت التوترات تتحول إلى ما يشبه الحرب في الأشهر الأخيرة، وبخاصة بعد قيام الجيش العراقي بنشر الفرقة 12 في كركوك في وقت متأخر من العام الماضي. هذا الوقت مهم جداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة لتؤدي دوراً بناءً، لكن هذا لا يمكن أن يحصل إذا بدأ أوباما قوياً ورة في يده، وإشارة واضحة إلى أنه مستعد لإبطاء عمليات الانسحاب المخطط لها للقوات الأميركية. كيف وصل العراق إلى هذا الوضع الجديد المعزّز؟ ما بين نهاية حرب الخليج الأولى عام 1991 وسقوط بغداد في شهر أبريل من عام 2003، عاش الإكراد العراقيون في منطقة شبه مستقلة ذاتياً، وكانت حدودها غير الرسمية المسماة بالخط الأخضر - تمتد من شمال محافظتي ديالى وكركوك، وتمت عبر محافظة نينوى. ومنذ ذلك الوقت حصل الإكراد على برلمانهم وقوانينهم الخاصة، وسيطروا على المؤسسات الثقافية في المنطقة، وسميت الميليشيا الخاصة بهم «البشمركة». كان تأمين منطقة محمية للإكراد أمراً منطقياً ومغالياً جداً من الناحية الأخلاقية والجغرافية السياسية، فقد حاول صدام مراراً وتكراراً شن حملات إبادة ضد هؤلاء. حملة الإنفال عام 1987-88، التي قتل النظام البعثي أو قتل في إطارها مئات الآلاف الإكراد؛ وترحيل الآف من الغالبية (الشيعية) الإكراد من شمال العراق إلى إيران؛ ومجزرة عام 1988 الإقليمية استعملت فيها أسلحة كيميائية وأودت بحياة 5 آلاف كروي في حلجة. وفي شهر أبريل من عام 2003، ساعدت ميليشيا البشمركة الولايات المتحدة في قتال صدام ليس في المنطقة الكردية فحسب، بل جنوب الخط الأخضر أيضاً، غير أنه عندما تعلق الأمر بكركوك، لقد دخلها الإكراد خلال الحرب ولم يخرجوا من حينها أبداً. ومع رحيل صدام، أقام الإكراد بسرعة مكاتب لحكومة كردية إقليمية في المدينة وبدأوا يحققون تقدماً ملموساً على الأرض. من وجهة النظر الكردية، كان ذلك كله طبيعياً وعادلاً. قبل عملية الترحيل الوحشية التي قام بها صدام في إطار حملة التعريب، كان هناك كثرة كردية في كركوك. يُشار في هذا الإطار إلى أن الدستور العراقي المؤقت في فترة ما بعد صدام- الذي شاركنا نحن في سلطة الائتلاف المؤقتة الشعب العراقي على صياغته- اعترف بالسلطة الكردية فقط على الأراضي التي سيطر عليها الإكراد قبل سقوط النظام. غير أن الدستور العراقي الدائم مضي إلى أكثر يقليل من ذلك يطلب استفتاء شعبي لتحديد الوضع المستقبلي لكركوك، وفي حين أن الاثنين تركا بشكل واضح كركوك خارج نطاق صلاحية الحكومة الكردية الإقليمية على المدى القريب، أقرت لغة الدستور أن كركوك وغيرها من المناطق المجاورة «أراضٍ متنازع عليها». في عيني الإكراد، سمح هذا الغموض بترك الباب مفتوحاً. في ذلك الوقت، كان حل المسألة الكردية منوطاً بالحاجة الملحة إلى معالجة التمرد الشني والقوة المتزايدة لميليشيا جيش المهدي مقتدى الصدر، لكن اليوم تراجعت بشك ملحوظ التهديدات التي يطرحها تنظيم «القاعدة» العراقية، والصدريون، هناك عاملان سيدفعان بالتمسك العربية الكردية إلى مرحلة الغليان على مدى الأشهر القليلة المقبلة ما لم تعزقلها إدارة أوباما. العمل المو للخط. فما من قانون عراقي اتحادي للمحروقات حتى الآن. هذا إلى أن الحكومة الكردية الإقليمية والحكومة العراقية تعتمدان على تفسيرات مختلفة للمادة 111 من الدستور العراقي، التي تنص

## المسألة الكردية تنفجر فجأة في العراق

DAN SENOR - Wall Street Journal

**النفط جزء من استراتيجية الحكومة الكردية الإقليمية الأوسع نطاقاً لفرض ضغوط دولية على بغداد لفتح المزيد من الاستقلال الذاتي إلى الأكراد**

على أن النفط والغاز ملك للشعب العراقي يكامله في كل المناطق وفي جميع الأقاليم والمحافظات. مسألة نفط كركوك مسألة مهمة بالنسبة إلى الحكومة الوطنية في بغداد، فعندما صاغت حكومة المالكي موازنتها الاتحادية لعام 2009، كانت أسعار النفط تتراجع عند 150 دولاراً للبرميل الواحد. وفي حين توقعات الحكومة العراقية بحكمة انخفاض الأسعار إلى 80 دولاراً لكل برميل- وأعدت توقعاتها للميزانية استناداً إلى ذلك- كانت أسعار النفط لتزال أدنى بنسبة 50 في المئة من توقعاتها بحلول منتصف العام. وهذا ما سبب حالة من الهلع في وزارتي النفط والمال في العراق. من وجهة نظر الإكراد، النفط جزء من استراتيجية الحكومة الكردية الإقليمية الأوسع نطاقاً لفرض ضغوط دولية على بغداد لفتح المزيد من الاستقلال الذاتي إلى الإكراد. وليس محض مصادفة أنه عشية زيارة المالكي إلى واشنطن، أصدرت وزارة الموارد الوطنية في الحكومة الكردية الإقليمية وثيقة مرجحة تقابل نجاحها في اجتذاب المستثمرين الأجانب في مجال الطاقة مع مقاربة الحكومة الوطنية، التي كانت متعززة. العامل الثاني هو السياسة. يوم السبت، بصوت الإكراد على برلمان ورئيس جديدين. وفي حين تظهر استطلاعات الرأي أنه سيعاد انتخاب الرئيس مسعود بارزاني وأكبر حزبين كركوبين في البرلمان، تجعل ديناميكية هذه الانتخابات القادة الإكراد متوترين. تاريخياً، كانت الانتخابات الكردية تعتمد على صراع القوى بين الحكومة الكردية الإقليمية والحكومة الوطنية، لكن في هذه الانتخابات، بدأ أن اكراد أكثر انشغالاً بمسائل الحكم المحلي كالفساد في صفوف الحكومة الكردية الإقليمية. وربما يدفع ذلك المسؤولين في الحكومة الكردية الإقليمية إلى زيادة التوترات مع بغداد، على أمل أن الشعور بتهديدات خارجية يسوقي موقفهم في الانتخابات. أما بالنسبة إلى مالكي، فعليه أن يستعد للانتخابات الوطنية في شهر يناير. ويُشار في هذا السياق إلى أن استغلال الوطنية العربية العراقية أمر يحص في صلبته السياسية. باختصار، تضمن الرزمة السياسية أنه لن يكون هناك صفقة كبيرة بين بغداد وبرلين قريباً. والجدير بالذكر أن القادة الإكراد قلقون بشكل كبير من انسحاب القوات الأميركية، وبجسب الجدل الزمني الحالي، ستصبح معظم القوات الأميركية خارج العراق بحلول نهاية صيف عام 2010، مع بقاء حوالي 35 ألفاً إلى 50 ألفاً فيه حتى نهاية عام 2011، التي بحلولها ينبغي أن تكون كل القوات الأميركية قد غادرت العراق. ويُذكر أن استعداد الإكراد للتفاوض بشكل أقل على أن القوات الأميركية لن تكون موجودة هناك لتطبيق أي اتفاق يتم التوصل إليه. فضلاً عن ذلك، على الحكومة العراقية أن تكون حساسة حيال احتمال أن تنظيم «القاعدة» قد يري في الشمال فرصة لدعم قضية عربية. تتزايد الضغوط في وزارة الدفاع الأميركية بغية تخفيض عدد القوات في العراق بسرعة أكبر حتى مما هو مخطط لإرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان. ينبغي مقاومة هذه الضغوط علينا أن نقوم في العراق بما قال أوباما، «الالتحضر لحملته الانتخابية الرئاسية في العام الماضي، أننا قمنا به في أفغانستان؛ خسارة معركة حقيقية بسبب التركيز بشدة على مسح آخر».

**زميل بارز مشارك في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي. تولى منصب مستشار بارز للاتلاف في العراق وكان مقره في بغداد في عامي 2003 و2004**

**«على الحكومة العراقية أن تكون حساسة حيال احتمال أن تنظيم «القاعدة» قد يري في الشمال فرصة لدعم قضية عربية...»**  
دان سينور، مستشار أميركي بارز سابق لـ «الائتلاف في العراق» بعد الغزو.